

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَآلِهِ الطَّاهِرِينَ

آراء الأعلام حول بدلية المد لكل يوم وليلة

لقد تخرّجنا بأنّه يُستحب للعاجز عن قضاء النوافل الراتبة أن يعوضه بالمد لكل ركعتين فلو عجز عنه أيضاً فعن أربع ركعات وإلا فعن كل نافلة نهارية وليلية وإنما عن كل يوم كامل وإنما عن يومين أو الأسبوع أو العشرة أيام وهذا... فرغماً أن الإمام لم يصرّح بالمد ليوم تام ولكنه يرافق القاعدة تماماً حيث إن الإمام قد جعل قانون البديلة على نسق هذا الترتيب بحيث يحتوي المد عن الأسبوع والأسبوعين و... ولهذا قد رأينا أن الشيخ الطوسي أيضاً قد التقط الملاك من روایة عبد الله بن سنان المذكورة بهذا الأسلوب فصرّح بدفع المد لليوم الكامل.

إلا أن الرافضيين لتنقیح مناط الروایة - إلى يوم كامل - قد علّقوا على العروة كالمحقق الخوئي قائلاً:

«وكيف ما كان، فلم يثبت استحباب العمل المذكور (لكل يوم وليلة) في نفسه فضلاً عن كونه (دفع المد) في المرتبة الثانية أو الرابعة، نعم الصدقة في حد نفسها إحسان وإنفاق، فهي حسن على كل حال، فلا بأس بالتصدق بمد عن كل يوم أو يومين أو ثلاثة أو أسبوع أو شهر و هكذا، لكن استحبابها شرعاً عن كل يوم أي مجموع النهار والليل غير ثابت بالخصوص، لعدم قيام دليل على ذلك كما عرفت.»[1]

وبين يديك الآن التعليقات الأخرى:

- مشكل، نعم، لا بأس به رجاء. (محمد رضا الكلايغانى).
- الأولى التصدق بعنوان الرجاء، واحتمال المطلوبية. (الكوه كمرى).
- يعطيه باحتمال الاستحباب، وإن لم يقدر على ذلك فيعطي بما يستطيعه لكن بقصد الرجاء. (حسين القمي).
- الأولى أن يتصدق به برجاء المطلوبية، وإن لم يتمكن فيتصدق بمستطاعه رجاء. (المرعشى).
- يُؤتى به برجاء المطلوبية. (زين الدين).
- فيه تأمل، يأتي به رجاء. (حسن القمي). [2]

بينما الحق يرافق العروة حيث إننا قد ترقينا من المنصوص أيضاً فاستخرّجنا المناط العام بأنه: لا يبعد إجزاء الصدقة عن قضاء النوافل لدى طروء العجز، ويدعّم معتقدنا:

- أنَّ صاحبَ الجواهر قد صرَّحَ بِوْجُودِ التَّوْسِعَةِ فِي بَابِ الْاسْتِحْبَابَاتِ أَيْضًا.

- وَأَنَّ تَعبِيرَ الْإِمَامِ -أَدْنِي ذَلِكَ- قد كَشَفَ عَنْ بَدْلِيَةِ الْأَمْدَادِ عَنِ النَّوَافِلِ حَسْبَ مَرْوِرِ الْأَيَّامِ.

التفكيك ما بين المريض و العاجز

لقد أسلفنا تأكيد الاستحباب -القضاء- تجاه العاجز -عن أداء النوافل-. بينما الفقهاء لم يؤكدوا الاستحباب -القضاء- تجاه المريض رغم أنه عاجز أيضًا فحكموا بالاستحباب المعرى عن التأكيد.

و يَكُونُ السَّبَبُ فِي كِيفِيَّةِ التَّجْمِيعِ مَا بَيْنَ الرَّوَايَتَيْنِ الْقَادِمَتَيْنِ:

«٢٠ بَابُ اسْتِحْبَابِ قَضَاءِ النَّوَافِلِ إِذَا فَاتَتْ لِمَرْضٍ وَ عَدَمٍ تَأكُّدُ اسْتِحْبَابِ الْقَضَاءِ حِينَئِذٍ:

[3] مُحَمَّدُ بْنُ عَلَيِّ بْنِ الْحُسَيْنِ بِإِسْنَادِهِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ عَنْ أَبِي جَعْفَرِ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: قُلْتُ لَهُ رَجُلٌ مَرِضَ فَتَرَكَ النَّافِلَةَ فَقَالَ يَا مُحَمَّدُ لَيْسَتْ بِفَرِيضَةٍ إِنْ قَضَاهَا فَهُوَ خَيْرٌ يَفْعُلُهُ وَإِنْ لَمْ يَفْعُلْ فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ.[4]»

فهذه قد أضاءت لنا محض الاستحباب تجاه المريض نظراً لتعبيره عليه السلام: إنَّ قَضَاهَا فَهُوَ خَيْرٌ يَفْعُلُهُ.

«[5] وَبِإِسْنَادِهِ عَنْ مُرَازِمِ بْنِ حَكِيمٍ الْأَزْدِيِّ أَنَّهُ قَالَ: مَرِضْتُ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ لَمْ أَتَقْلُ فِيهَا فَقُلْتُ لَأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ فَقَالَ لَيْسَ عَلَيْكَ قَضَاءُ إِنَّ الْمَرِيضَ لَيْسَ كَالصَّحِيحِ كُلُّ مَا غَلَبَ اللَّهُ عَلَيْهِ فَاللَّهُ أَوْلَى بِالْعُذْرِ.[6]»

و هذه قد حذفت أساسَ القضاءِ عن المريض نظراً لقاعدة "كُلُّ مَا غَلَبَ اللَّهُ".

فقد تصورَ الأعلامُ التَّعَارُضَ ما بينهما فأجمَعُوهُما بِنفي تأكيدِ الاستحبابِ عن المريض -رغمَ تأكيدِه للعاجز-. ولهذا تُشاهدُ السيدُ الحكيم -وفقاً للسيد الخوئي- قد أزالَ التأكيدَ قائلًا:

«المريض ليس كالصحيح، كل ما غالب الله عليه فإنه أولى بالعذر»[7] المحمولُ على نفي التأكيد، جمعاً بينه (المغلوب) و بين ما دل من النصوص على استحباب القضاء للمريض و أنه خيرٌ يَفْعُلُه.[8].[9]»

و تجدُ أيضاً صاحبَ الجواهر قائلاً:

«نعم إن فاتت (النوافل) بمرضٍ خاصَّةً لا يُزيلُ العقلَ لِمَ يَتَأكُّدُ اسْتِحْبَابُهُ.[10]»

و تصويرُ التَّعَارُضِ كالتالي:

لقد تصورَ الأعلامُ أنَّ قاعدة "كُلُّ مَا غَلَبَ اللَّهُ" قد مَحَقَ مَشْرُوعِيَّةَ الصَّلَاةِ جُذْرًا -سواء الأداء و القضاء-. و حيث إنَّ مَوْضِعَيِّ الروايتَيْنِ مُتَّحدانِ معاً -المريض-. فقد باَنَّ تضارُبُ الْحَكَمَيْنِ -وجود الاستحباب و عدمه-. على مَوْضِعَ وَاحِدٍ إذ الروايةُ الأولى قد سجَّلتِ الاستحبابَ بينما الثانية قد أزاحتِ الاستحبابَ بِقَاعَدَةٍ "كُلُّ مَا غَلَبَ اللَّهُ" فِي الْتَّالِي و لَكِي يَنسِجَ الدَّلِيلَانِ عَرْفًا قد حملوهُما على نفي التأكيد ففي الحقيقة إنَّ الرواية الثانية النافية قد نَفَتِ التأكيدَ الثابتَ للعاجز.

- و نلاحظ عليهم:

. أولاً: إنَّ الرِّوَايَتَيْنِ مُثبِّتَانِ إِذ الرِّوَايَةُ الثَّانِيَةُ قَدْ جَوَزَتْ تَرْكَ الْقَضَاءِ - لِيُسْ عَلَيْكَ قَضَاءً - فَلَا تُرْهِقْ نَفْسَكَ فَإِنَّهَا نَافِلَةٌ أَسَاسًا، وَ الرِّوَايَةُ الْأُولَى قَدْ أَضَافَتْ قِيدَ الْأَفْضَلِيَّةِ فَحَسْبٌ - إِنْ قَضَاهَا فَهُوَ خَيْرٌ يَفْعُلُهُ - بِحِيثُ قَدْ دَلَّتْنَا عَلَى امْتِدَادِ الْاسْتِحْبَابِ الْمُسْبَقِ الْمُؤْكَدِ تَجَاهَ قَضَاءِ النَّوَافِلِ حَتَّى لِلْمَرِيضِ أَيْضًا، فَأَيْنَ التَّضَارُبُ.

. ثانِيًّا: بِأَنَّ التَّلْفِيقَ الْمَذْكُورَ يُضَادُ الْجَمْعَ الْعَرْفِيَّ لِأَنَّهُ تَبُرُّعٌ مُحْضٌ فَإِنَّ قَاعِدَةَ "كُلَّ مَا غَلَبَ اللَّهُ" لَا تُلْغِي مُشْرُوعِيَّةَ النَّافِلَةِ مِنْ أَسَاسِهَا كَيْ تَنْصَدِمِ الرِّوَايَتَيْنِ مَعًا - يُسْتَحْبُ وَ لَا يُسْتَحْبَ - بِلِ الْإِمَامُ حِيثُ كَانَ يَرَى أَصْحَابَهُ مُلْتَزِمِينَ بِتَنْفِيذِ النَّوَافِلِ أَيْضًا فَقَدْ تَسَاهَلَ تَجَاهَ الْمَرِيضِ نَافِيًّا لِزُومِ الْقَضَاءِ الَّذِي قَدْ تَقَيَّدَ بِهِ الْأَصْحَابُ آنذاك، وَ هَذَا هُوَ ظَهُورُ الرِّوَايَةِ الثَّانِيَةِ، فَكَيْفَ يُجْمَعُ بَيْنَهَا بِإِغَاءِ تَأْكِيدِ الْاسْتِحْبَابِ فَإِنَّ التَّعْبِيرَ "لِيُسْ عَلَيْكَ قَضَاءً" لَا يَرْفَعُ التَّأْكِيدَ إِطْلَاقًا بَلْ قَدْ أَزَالَ الْوَجُوبَ أَوْ الْلَّزُومَ وَلِهَذَا قَدْ عَلَّهَ الْإِمَامُ بِأَنَّ "الْمَرِيضَ لَيْسَ كَالصَّحِيحِ" فَلَا يَبْدُو ظَاهِرًا فِي إِغَاءِ التَّأْكِيدِ.

. ثالِثًا: إِنَّ فَكْرَةَ السَّائِلِ - أَوِ الْمَكْلَفِ - قَدْ حَالَ حَوْلَ أَصْلِ قَضَاءِ النَّوَافِلِ لَا حَوْلَ لِالتَّأْكِيدِ وَ عَدْمِهِ، فَبِالْتَّالِي لَوْ حَكَمْنَا بِعَدْمِ تَأْكِيدِ الْاسْتِحْبَابِ الْقَضَاءِ لِلْمَرِيضِ لَمَّا سَاعَدَهُ الاعتبارُ أَسَاسًا، وَ النَّاتِجُ هُوَ أَنَّ تَأْكِيدَ الْاسْتِحْبَابِ الْقَضَاءِ مُتَوْفِرٌ حِينَ الْمَرِيضِ وَ الْعَجَزِ مَعًا.

وَ أَمَّا صَاحِبُ التَّحْرِيرِ فَرِبْمَا لِأَجْلِ بَنَائِهِ عَلَى الْإِخْتِصارِ لَمْ يَذْكُرْ تَأْكِيدَ الْاسْتِحْبَابِ تَجَاهَ الْمَرِيضِ.

تَوْقِيتُ قَضَاءِ النَّوَافِل
لَقَدْ طَرَحَ الشِّيخُ الطُّوْسِيُّ هَذَا التَّفْرِيعَ قَائِلًا:

«فَإِنَّهُ لَا يَجِبُ عَلَيْهِ قَضَاءُ مَا يَفْوَتُهُ فِي تِلْكُ الْحَالِ، وَ مِنْ فَاتَهُ شَيْءٍ مِنَ النَّوَافِلِ الْمُرْتَبَةِ قَضَاهُ أَىٰ وَقْتٍ ذُكْرُهُ مَا لَمْ يَكُنْ وَقْتُ فَرِيْضَتِهِ.
فَإِنْ فَاتَهُ شَيْءٌ كَثِيرٌ مِنْهَا صَلِي إِلَى أَنْ يَغْلِبَ عَلَى ظَنِّهِ أَنَّهُ قَضَاهَا ... وَ يُسْتَحْبِّتُ أَنْ يَقْضِي نَوَافِلَ النَّهَارَ بِاللَّيْلِ، وَ نَوَافِلَ اللَّيْلِ بِالنَّهَارِ،
وَ مِنْ فَاتَتْهُ صَلَاةُ اللَّيْلِ فَلِيَصْلِلُهَا أَىٰ وَقْتٍ شَاءَ، وَ إِنْ كَانَ بَعْدُ الْغَدَةِ أَوْ بَعْدَ الْعَصْرِ، وَ مَتَى قَضَاهَا فَلِيُسْ عَلَيْهِ إِلَّا رَكْعَةٌ مَكَانَ رَكْعَةَ،
وَ لَا يَبْأَسُ أَنْ يَقْضِي أَوْتَارًا (مِنْ صَلَاةِ اللَّيْلِ مِنْ أَيَّامٍ مُخْتَلِفَةٍ) جَمَاعَةً (مُجَمَعَةً) فِي وَقْتٍ وَاحِدٍ فِي لَيْلَةٍ وَاحِدَةٍ وَ سَعَى أَنْ يَجْعَلَ
الْقَضَاءَ أُولَى اللَّيْلِ وَ الْأَدَاءَ آخِرَهُ.[11]»

وَعَلَى امْتِدَادِهِ أَيْضًا قَدْ تَحَدَّثُ الْجَوَاهِرُ قَائِلًا:

«وَ لَا فَرْقَ بِحَسْبِ الظَّاهِرِ بِالنَّسْبَةِ لِقَضَاءِ النَّوَافِلِ فِي سَائِرِ الْأَوْقَاتِ، فَمَنْ كَانَ عَلَيْهِ أَوْتَارٌ فَائِتَةٌ جَازَ قَضاؤُهَا فِي لَيْلَةٍ وَاحِدَةٍ كَمَا
اسْتَفَاضَتْ بِهِ الْأَخْبَارُ[12] وَ أَفْتَى بِهِ بَعْضُهُمْ، وَ فِي بَعْضِ النَّصْوُصِ[13] «كَانَ أَبُو جَعْفَرَ (عَلَيْهِ السَّلَامُ) يَقْضِي عَشْرِينَ وَ تَرَّا فِي لَيْلَةٍ
وَاحِدَةٍ» خَلَالًا لِمَا يَنْقُلُ عَنِ الْعَامَةِ مِنْ أَنَّهُ لَا وَتَرِينَ فِي لَيْلَةٍ وَاحِدَةٍ وَ الظَّاهِرُ أَنَّ الْوَتْرَ يَقْضِي عَلَى حَالِهِ مِنْ دُونِ فَرْقٍ
بَيْنَ كُونِهِ قَبْلَ الزَّوَالِ وَ بَعْدَ الزَّوَالِ، وَ مَا فِي بَعْضِ الْأَخْبَارِ[14] مِنْ أَنَّهُ بَعْدَ الزَّوَالِ يَقْضِي شَفْعًا عَقُوبَةً لِتَضَيِّعِهِ مَحْمُولٌ عَلَى
الْتَّقْيَةِ.[15]»

[1] خَوَئِي سَيِّد أَبُو القَاسِمِ 1418. مُوسَوِّعَةُ الْإِمَامِ الْخَوَئِيِّ. 16. Vol. 135 قم - اِيرَان: مُؤَسَّسَةُ إِحْيَاءِ آثارِ الْإِمامِ الْخَوَئِيِّ.

[2] يَزْدِي مُحَمَّد كَاظِمُ بْنُ عَبْدِ الْعَظِيمِ. الْعَروَةُ الْوُثْقَى وَ الْتَّعْلِيقَاتُ عَلَيْهَا. 8. Vol. 8 قم - اِيرَان: مُؤَسَّسَةُ السَّبَطَيْنِ عَلَيْهِمَا السَّلَامُ الْعَالَمِيَّةُ.

[3] الفَقِيهُ ١٤٣١-٤٩٩.

[4] حَرْ عَالَمِي مُحَمَّد بْنُ حَسَنٍ. تَفْصِيلُ وَسَائِلِ الشِّعْيَةِ إِلَى تَحْصِيلِ مَسَائلِ الشَّرِيعَةِ. 4. Vol. 4 قم - اِيرَان: مُؤَسَّسَةُ آلِ الْبَيْتِ (عَلَيْهِمَا).

- السلام) لإحياء التراث.
- [5] الفقيه ١ - ٣٦٤ - ١٠٤٤.
- [6] نفس المصدر.
- [7] الوسائل باب: ٢٠ من أبواب أعداد الفرائض و نوافلها حديث: ٢.
- [8] الوسائل باب: ٢٠ من أبواب أعداد الفرائض و نوافلها حديث: ١.
- [9] حكيم محسن. ١٣٧٤. مستمسك العروة الوثقى. Vol. ٧. قم - ايران: دار التفسير.
- [10] صاحب جواهر محمدحسن بن باقر. n.d. جواهر الكلام (ط. القديمة). Vol. ١٣. بيروت - لبنان: دار إحياء التراث العربي.
- [11] طوسى محمد بن حسن. ١٣٨٧. المبسوط في فقه الإمامية. Vol. ١. تهران - ايران: مكتبة المرتضوية.
- [12] الوسائل - الباب - ٤٢ - من أبواب الصلوات المندوبة.
- [13] الوسائل - الباب - ٤٢ - من أبواب الصلوات المندوبة - الحديث - ٦.
- [14] الوسائل - الباب - ١٠ - من أبواب قضاء الصلوات - الحديث. ١٠.
- [15] صاحب جواهر محمدحسن بن باقر. n.d. جواهر الكلام (ط. القديمة). Vol. ١٣. بيروت - لبنان: دار إحياء التراث العربي.